دور الجامعات في الثقافة الوطنية

ا.د.مروان راسم كمال*

1.مدخل

فرضت حالة العولمة التي تجتاح العالم مجموعة من الإشكالات المعقدة إزاء الحالة الحضارية التي تعيشها الامم وإزاء الثقافة التي تسودها وإزاء الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات المختلفة « لتحقيق الانسجام والتوافق المستقبلي بين الثقافة والحضارة». وهو ما نسميه حداثية الثقافة . ولأن حالة العولمة تعود جذورها إلى بدء الثورة الصناعية والثورة الفكرية والعلمية التي انطلقت في اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما تلاهما فإن الاشكالات الثقافية ليست جديدة في هذا المجال. غير أن العالم الغربي الذي انطلقت فيه الصناعة والتكنولوجيا والعلم والفكر المستنير كجزء صميمي من الفعل الحضاري لذلك العالم كان في معظم الاحيان قادراً على إحداث التوازن والتزامن والتوافق المطلوب. وهذا جعل الثقافة الغربية ثقافة حداثية بشكل متواصل . أما العالم النامي وفي مقدمته الوطن العربي فلم يتمكن من حل هذه الاشكالية لأنه لم يكن قادرا على حل الإشكالات والتناقضات بين السائد الثقافي والسائد الحضاري من جهة، وبين المتدفق الثقافي والمتدفق الحضاري من جهة ثانية وبين«المنجز الحضاري» من جهة ثالثة وإحداث التوازن والتوافق المطلوب وبالتالي تحقيق حداثية الثقافة .يعود ذلك إلى بطء التغيير وسيادة ثقافة الماضي والفجوة بين ثقافة النخبة وثقافة المجتمع وتقاعس الفعل الحضاري القومي والوطني على حد سواء . ولكن تسارع العولمة في أبعادها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية والسياسية والمعلوماتية قد فاقم من هذه الإشكالات وجعل من الصعب الاطمئنان إلى أن المتغيرات سوف تتوازن تلقائياً، وأن الثقافة الوطنية والعربية سوف تتواءم بوتيرة كافية مع المعطيات الحضارية المعاصرة بل

* رئيس جامعة فيلادلفيا.

وتكون منتجة فيها. وبالتالي يمكن تجاوز حالة الانفصام بين الفكر والثقافة من جانب وبين الواقع الحياتي من جانب آخر . يظهر ذلك بوضوح في بطء النمو الاقتصادي الاجتماعي وفي ضآلة المشاركة في الإنجازات الحضارية من علم وتكنولوجيا ومعرفة . وفي الانكشافات التي يعانيها العالم العربي في معظم مفردات الحضارة المعاصرة ابتداء من الماء ومروراً بالدواء والغذاء والآلات والتكنولوجيا وانتهاء بالفضاء.

2. الجامعات والثقافة

بدأت الجامعات العربية بشكل بطيء منذ (140) سنة تقريباً ثم أخذت تتوسع حجماً وعدداً خلال الخمسين سنة الأخيرة وبشكل متسارع خلال العشرين سنة الماضية حتى بلغ عد الجامعات العربية (320) جامعة وعدد طلابها 5.4 مليون طالب في عام 2007. في حين وصل الرقم في الأردن الى 24 جامعة تضم (220) ألف طالب . وخلال هذه الفترة كان تركيز الجامعات بشكل رئيسي على التعليم، وهو واحد من المهام الخمس الرئيسية للجامعة، وعلى مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة. لقد اقترن هذا التوسع الكمي في التعليم أولاً : بمحدودية الإنفاق على إلبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وثانياً: ضالة أعداد الأساتذة. وثالثاً : الانغلاق على العملية الأكاديمية الداخلية إلى حد كبير. وخلال هذة العقود الخمسة الماضية وفي إطار الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية والتحديات الثقافية والحضارية والنهضوية التي واجهتها الأمة على شتى المستويات، تضاءل دور الجامعات إزاء مسألة الثقافة ليصبح دوراً هامشياً وخجولاً وضمنياً. ولم تستطع الجامعات كمؤسسات تعليم عال أن تقوم بدورها في المساهمة البارزة في دفع الحراك الثقافي لا باتجاه العلم والتكنولوجيا التي تدرسها وتخرج الطلبة على أساسها، ولا باتجاه النهضة الحضارية المنشودة ، ولا في حل بعض المشكلات الثقافية التي تختلف تماما عن انتاج الثقافة. يعود ذلك الى تراجع الحريات العامة واشتداد قبضة الدولة، والى محدودية استقلال الجامعات وتدخل السلطة الرسمية بالإدارة وتغليب السياسي على الاقتصادي وعلى الفكري والثقافي . كما يعود أيضا إلى ضالة الدور الذي قامت به الجامعات في إنتاج علماء ومفكرين ومهندسين متميزين وبارزين بسبب النمطية والقولبة وعجزها عن إنتاج قادة رأي طليعيين مؤثرين في الرأي العام ومؤثّرين في المجتمع . وقادرين على توجيهه بالشكل الذي يعزز النهوض ويحسن قراءة المستقبل .

ولأن المسألة الثقافية -كما يقول المثقفون- استنفذت جهودها في ثقافة النخبة أو إنتاج الثقافة ومفرداتها كما هي وكما ينتجها المثقفون (مع ملاحظة الغموض الذي يكتنف تعبير: المثقفين) فإن القلة القليلة من المجموعات والمؤسسات حاولت «إعادة هندسة الثقافة» الوطنية والعربية لكي تصبح وطنية وعربية حقاً وحداثية فعلا. بمعنى لتصبح أكثر ملاءمة وتواؤما مع مفردات الحضارة المعاصرة ومتطلبات الأمن الوطني والقومي والتقدم الاقتصادي الاجتماعي. وهذا ساعد وسائط الاعلام التقليدية والحديثة (وخاصة السينما والتلفزيون المحلي والفضائي العربي والدولي وبرامج الترويج التجاري للمنتجات) أن تختطف عملية « تثقيف المجتمع» وتزرع فيها جينات سقيمة تحمل معها تشويهات ثقافية بالغة التعقيد والسطحية والاغترابية .

3.الثقافة مجدداً

وعلى الرغم من التعريفات العديدة للثقافة منذ تايلور وحتى الآن، فلا بأس من التذكير هنا بتعريف الثقافة والمثقف. الثقافة: هي المنظومة المركّبة من الأفكار والاعتقادات والانماط والأساليب والعادات والتقاليد التي تشكل بمجملها الخلفية الذهنية والنفسية والعقائدية والروحية للفرد والمجتمع والتي يفكر من خلالها الفرد أو المجموعة أو المجتمع مع المحيط و يعبر فيها عن ذاته وجماعته وتطلعاته وطموحاته ويتخذ قراره ويبني مواقفه الحياتية إزاءها .

إنها باختصار تمثل البرمجيات «software»التي يعمل من خلالها الفرد أو المجتمع. أو أنها منظومة المفردات الناعمة التي يتم من خلالها تشكيل وعي الإنسان بذاته وبالآخر، وبالمجتمع وبالعالم .

وبالتالي فالثقافة «حالة » أو «منظومة». ليست ثابتة ولا جامدة، وإنما متغيرة ومتجددة طالما أن المجتمع يتقدم ويتطور ويصعد مراحل جديدة من الارتقاء. على أن الثقافة ولغايات وظيفية وأدائية ليست شيئاً واحداً في ذات المجتمع، وإنما يمكن قراءتها على عدة مستويات أو طبقات يمثلها الهرم الثقافي لأي مجتمع.

4.معايير نوعية للثقافة

مع أنه من المسلم به أن الثقافة على تنوعها تستحق النظر إليها باحترام وتفهم، بل وقبولها لأصحابها إذا كان ذلك هو اختيارهم الحر الواعي العقلاني في إطار حقوق الإنسان والقيم النبيلة والقانون. الا أن الثقافة ذاتها ومن قبل أصحابها وأهلها ينبغي أن تخضع لمعايير نوعية للتعرف على مدى دافعيتها لعمليات النهوض والتفوق والاستمرار والمنافسة. وبالتالي فإن إخضاع الثقافة بمكوّناتها المختلفة وبطبقاتها المتعددة للنقد أو التطوير أو إعادة البناء أو التجديد لا يعني أخذ «موقف مضاد» أو «تنكر للثقافة» أو رفض الثوابت الأمة أو غير ذلك من مقولات، وإنما يعني البحث في تجديد الثقافة وفي تأصيل حداثيتها وفي منع جمودها والحيلولة دون انفصالها عن الحياة المعاصرة.

ولعل المعايير الموضوعية التي يمكن النظر فيها إلى الثقافة تتمثل أساساً في :

•مدى انسجام الثقافة وتواؤمها مع القيم الإنسانية النبيلة في إطارها المتجدد وبما يساهم في ارتقاء المجتمع .

•مدى قدرة هذه الثقافة على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التفوق والتميز بالمقارنة مع الشعوب الأخرى باعتبار تلك التنمية هي المدخل الرئيسي للتقدم .

•مدى انسجام الثقافة مع الحالة الحضارية العالمية السائدة وقدرتها على التفاعل الإيجابي المثمر مع الحضارات و الثقافات الأخرى .

•مدى قدرة هذه الثقافة على أن تكون إحدى المحركات الرئيسية في التطور الحضاري الوطني والانساني .

•مدى قدرة الثقافة على التجديد والابتكار والإبداع بعيدا عن التكرار والجمود وإعادة إنتاج الذات.

•مدى علمية الثقافة واستناد مقولاتها واطروحاتها ونتاجها إلى قواعد العلم الحديث وأساسياته.

5.مصفوفة الهرم الثقافي

إذا نظرنا إلى طبقات الهرم الثقافي نلاحظ أن هناك مجموعة من المفردات المتجددة تؤثر في هذه الطبقات وتعمل فيها إيجاباً أو سلباً ويمكن ترتيب هذه المفردات في مصفوفة مبسّطة هي مصفوفة الهرم الثقافي.

ولعل أهم هذه المؤثرات هي : التاريخ والدين والعرق والبيئة الطبيعية والاجتماعية والفكر والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد والتعليم والإعلام الوطني والدولي إضافة إلى مؤثّرات خاصة لكل حالة على حدة .

وعلى الرغم من أن هذه المؤثرات تتفاوت في شدة تأثيرها على الثقافة إلا أن هناك توجهاً عاما لتاريخ الثقافة الإنسانية يتمثل بالنزعة نحو الارتقاء. أما الاتجاه التاريخي المستقبلي للثقافة فيتمثل بتزايد دور المؤثرات الأكثر اتصالاً بالإنجاز الحضاري للإنسان بأبعادة المادية والمعرفية . وهذا يعني أن المجتمعات الاكثر تقدماً هي الأقل اعتماداً في ثقافتها على العرق والتاريخ والعادات والتقاليد

	الثقافة المجتمعية	الثقافة المجموعاتية	الثقافة المهنية	الثقافة التوجهية	الثقافة النخبوية	الثقافة الطليعية
التاريخ	√	√	ـــــ	√	ـــــ	ـــــ
الدين	√	√	ـــــ	√	ـــــ	ـــــ
العرق	√	√	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
البيئة	√	√	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الفكر	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	√	√
العلم	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	√	√
التكنولوجيا	ـــــ	ـــــ	√	ـــــ	ـــــ	√
الاقتصاد	√	ـــــ	ـــــ	ـــــ	√	√
الاعلام	√	ـــــ	ـــــ	ـــــ	√	√

والمعتقـــدات
(دون غياب ذلك أبداً) .وهي صاحبة الثقافة الأكثر تأثراً بالعلم والتعليم والتكنولوجيا والاقتصاد المتمثل بالإنتاج والتنافس .

أما المجتمعات الأقل تقدماً فهي الأقرب إلى التأثر بالمؤثرات التاريخية والمعتقدية والبيئية والأقل تأثراً بالعلم والتعليم وبالتقدم التكنولوجي . ومن هنا فإن النظر إلى مستقبل الثقافة الوطنية من منظور الارتقاء والتقدم يستدعي النظر في تلك المؤثرات الدافعة بذلك الاتجاه. أي العلم والتعليم والفكر والإنتاج والإبداع وتعزيزها حتى تصبح الثقافة حداثية بطبيعتها وحتى يعيد المجتمع بناء ما يستلزم إعادة البناء.

6.الجامعات وعلمية الثقافة

لم يعد من المقبول أبداً في هذا العصر أن تقوم ثقافة معاصرة وحداثية ما على قواعد ومفاهيم وأفكار ورؤى وافتراضات تتناقض مع العلم أو تلغي دور العلم كواحدة من المرجعيات الكبرى فـــي الحياة الإنسانية سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الجمعي . وليس المطلوب بطبيعة الحال أن تتحول الثقافة إلى مادة علمية أو تجربة مختبرية . ولكن المطلوب أن لا يجد الإنسان العادي نفسه حين يحتكم إلى مخزونه الثقافي ممزقاً ومرتبكاً بين ما تمليه عليه ثقافته وبين ما يقتضيه العلم الحديث. والسؤال هو كيف تتحول الثقافة من اللاعلمية إلى حالة العلمية ؟ ومن هي المؤسسات التي يمكن أن تؤثر في هذا الاتجاه ؟

صحيح أن التعليم بحد ذاته يمثل أحد المداخل الرئيسية نحو علمية الثقافة وضمن شروط معينة أهمها علمية المرتكزات الفكرية والفلسفية العامة والخاصة للتعليم ذاته. ولكن ذلك لا يكفي لأسباب أهمها أولا: بسبب صعوبة التحولات الثقافية. وثانياً : لأن الثقافة المجتمعية قادرة على إبطاء عمليات التحويل إذا لم ترافقها جهود إضافية نحو علمية الثقافة وخاصة في المجتمعات غير الصناعية . وثالثاً : لأن جزءاً من عملية التحول لايتم إلا من خلال التحول الذي يقع لدى منتجي الثقافة والمثقفين أنفسهم والمؤسسات العلمية الرائدة ومنها الجامعات . ورابعاً: بسبب الفجوة اللغوية بين العامية وهي لغة السواد الأعظم من المواطنين) وبين الفصحى (وهي لغة العلم والفكر والتكنولوجيا . هل يمكن أن يتم التحول الثقافي باتجاه العلمية دون وجود مواد ونشاطات في هذا الاتجاه؟ ومن ينتج هذه المواد وكيف ؟

هنا يأتي دور الجامعات. بأن تشعر الجامعات بأن عليها مسؤولية تاريخية نحو السهام في التحولات الاجتماعية الثقافية . وأن لا تختفي وراء العملية التعليمية حتى يصبح أهل الجامعة من طلبة وأساتذة وباحثين ومفكرين أكثر أهلية للتعامل مع الجديد الذي ستنخرط فيه الجامعة باعتبارها كل شيء. ذلك أن واحداً من الأدوار التاريخية الأساسية للجامعات يتمثل في التنوير الهادف في إحداث التحولات الحضارية. بمعنى أن الجامعة ليست مجرد مصنع «لإنتاج طلبة يحملون شهادات» وإنما هي ميدان معقد لإنتاج أدوات التغيير وأشخاص التطوير وقادة التحول.وإلا كيف يمكن للجامعة أن تكون قانعة بدورها إذا كانت تسعى ظاهرياً لتعليم أحدث العلوم والمهارات والتكنولوجيات في إطار ثقافي متجمد ومتخلف. وانطلاقاً من هذه المسؤولية تتعرف الجامعات على مواطن الضعف العلموي في الثقافة التي تتعامل معها وتعمل على إزالة هذا الضعف بمختلف الأسباب والوسائل بما في ذلك برامج التعليم ذاتها.
هل المراجع الرائدة في التحول العلمي غائبة ؟ هل الثقافة العلمية غائبة ؟ هل هناك تيارات غير علمية لدى المثقفين؟ كيف يمكن تحفيز التفكير العلمـي والعقل العلمي لدى الشباب ولدى جسم المجتمع ؟ ومن هنا فإن الجامعات مطالبة بأن تتحرك بهذا الاتجاه . وعلى جبهة واسعة ابتداء من الدراسة والبحث والتطوير وانتهاء بإصدار النماذج الثقافية المطلوبة.

7. ثقافة المفردات الحضارية

هناك مفردات كثيرة في الحضارة الإنسانية تتطلب ثقافات جزئية خاصة بها ويتطلب تطوير هذه الثقافات الجزئية والارتقاء بها الجهد المبرمج والرؤية الطليعية من قبل الجامعات لكي تصبح جزءاً من الثقافة المجتمعية ومن محّركات التقدم والارتقاء. من أمثلة ذلك :-

- ثقافة التفكير العلمي
- ثقافة العمل
- ثقافة الإنجاز
- ثقافة الإنتاج

- الثقافة الرقمية
- الثقافة العلمية
- ثقافة الجرأة والمخاطرة
- ثقافية الريادية
- ثقافة الجمال
- ثقافة الإتقان والكمال
- الثقافات القطاعية – (الثقافة الصحية، الثقافة البيئية .... الخ)
- ثقافة التفوق
- ثقافة التنافس
- ثقافة الابداع والإبتكار
- ....الخ الخ

كيف يمكن لمثل هذه «الثقافات الجزئية» أو ثقافات المفردات الحضارية أن تأخذ دورها في مجتمع لا يعطيها الاهتمام الكافي؟ ولا تشكل بالضرورة جاذباً للاعلام أو للمثقفين أو لمنتجي الثقافة بشكل عام؟ هل هناك جهة قادرة على استشعار أهمية هذه المفردات ومدى حاجة المجتمع إليها أكثر من الجامعات بأساتذتها وباحثيها؟ هل هناك من يستطيع الدخول في بناء هذه المفردات في البرامج الدراسية للطلبة أكثر من الجامعات ؟ إن من ينتج الثقافة سواء كان شركة أو فرداً أو مؤسسة لايعنيه الأمر أكثر من رواج المنتج ذاته وقبوله وانتشاره بغض النظر عن أي شيء آخر .وإذا كانت هناك منتجات ثقافية أو ثقافات تسير باتجاه معاكس لهذه المفردات أو الثقافات (مثل ثقافة التواكل، وثقافة الخوف، وثقافة التوظيف) فمن هي المؤسسة التي يمكن أن تتعامل مع كل ذلك؟ إنها بكل تأكيد الجامعات بأبحاثها ودراساتها ومشاريعها ومؤلفاتها ومنشوراتها، وبأساتذتها ومفكّريها وعلمائها وفلاسفتها وباحثيها .

وهذا الأمر لم تعطه جامعاتنا حتى الآن من الاهتمام إلا الشيء القليل .

8.الثقافة المجتمعية

إن ثقافة المجتمع بمكّوناتها المعقدة تتطلب إعادة بناء حقيقية، أولا : لتقليل دور ذلك الجزء المعتمد على الماضي وثانياً : لتطوير الثقافات المكملة أو ثقافة المفردات الحضارية المعاصرة، وثالثاً : لتطوير الثقافة المعاصرة التي تحل محل مفردات فرضتها البيئة الطبيعية على مدى العصور فالثقافة المجتمعية تستند أساساً إلى التاريخ والبيئة الطبيعية والاقتصادية والى الموروث الشعبي كما تستند إلى ما تشيعه وسائل الاعلام والاتصال وما تنتجه الشركات الصناعية والإعلامية والترويجية من سلع وخدمات ورؤى وتطلعات حقيقية كانت أو وهمية . كما وتستند الثقافة المجتمعية في نفس الوقت إلى المعتقدات والتراث. ولكن الثقافة المجتمعية الحداثية والتي يمكن أن تكون دافعاً للتطور وللتقدم هي التي ترى الدين والمعتقدات رؤية مستنيرة بعيدة عن التطرف وبعيدة عن التقسيم والتصنيف وتقوم على التسامح والتفهم والتفاهم . ومثل هذة الرؤية أو القراءة ينبغي أن تلعب الجامعات فيها دوراً بارزاً بشكل أو بآخر .

فهل يُقبل مثلاً أن يتخرج طالب من كلية الشريعة أو أصول الدين دون أن يطلع ويتفهم الأسس التعليمية والتكنولوجية والاقتصادية والفكرية والسياسية للحضارة المعاصرة والمجتمعات المعاصرة؟ وما هو دور الجامعات إزاء كل ذلك ؟

إن المناطق الحارة بطبيعتها تفرز نوعاً من ثقافة الاتكال والتراخي نتيجة للإنهاك الحراري. ومع أن التغيرات التكنولوجية المختلفة والارتقاء الحضاري في المباني والأجهزة والمعدات يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في إلغاء التأثير البيئي السلبي من الناحية المادية، إلا أن ثقافة الاتكال والتراخي قد تستمر مع المجتمع بسبب ما يتولد عنها من عادات وتقاليد وقيم . الأمر الذي يتطلب تدخلاً ثقافياً أو إعادة بناء الثقافة باتجاه الاعتماد على الذات والجد والحزم العقلاني المنتج .

وهذه مرة أخرى واحدة من المداخل الثقافية التي لاتستطيع التعامل معها بشكل عميق وبعيد المدى سوى الجامعات.

9. الثقافة والتأليف والترجمة

إن تطور الثقافة سواء من المنظور العملي التطبيقي أو من المنظور الفكري والعلمي والفلسفي لا يمكن أن يتأتى دون توافر الأعداد والعناوين والأشكال والأنماط الكافية والمتجددة والمتواصلة من الكتب والمجلات والوثائق والشرائط والأفلام المؤلفة والمترجمة . وأي ثقافة حداثية يمكن أن تكون في غياب أعمال مترجمة ومؤلفة في شتى التخصصات وعلى شتى المستويات ولشتى الشرائح والمهن والاهتمامات والهوايات؟ وعلى الرغم من انتشار

مفردات الثقافة في وسائط الاعلام المسموعة والمرئية فإن الكتاب المؤلف والمترجم والمنشور ورقياً أو الكترونياً يبقى هو العمود الفقري لآلية التطوير الثقافي في الانطلاق إلى المستقبل والانتشار في طبقات المجتمع وشرائحه .

إن المكتبة العربية فقيرة إلى أقصى درجة بالكتب المؤلفة والمترجمة ولا تتعدى العناوين الجديدة التي تظهر سنوياً العشرة الآف عنوان ولا تُباع منها أكثر من بضعة آلاف من كل كتاب باستثناء الكتب التراثية والمواضيع الأقل أهمية مثل : الطب الشعبي والطبخ وتفسير الأحلام.

يعود غياب التأليف والترجمة في جزء كبير منه إلى أن الجامعات العربية لم تعط التأليف والترجمة أي اهتمام في إطار نشاط الأساتذة العلمي والبحثي. ذلك أن تشريعات الترقية في الجامعات تتيح لعضو هيئة التدريس أن يتقدم بكتاب واحد ضمن مجموعة أعمال للترقية ولهذا الكتاب الذي سيستغرق إعداده سنوات نفس العلامات التي تعطى للورقة البحثية أو أقل . ولذا نجد أن الأكاديميين وعددهم في الأقطار العربية ما يقرب من (200) ألف أكاديمي قد انصرفوا عن التأليف والترجمة إلى كتابة الأبحاث النظرية المحدودة الانتشار دون التقليل أبداً من أهمية ذلك. هذا مع الإشارة إلى أن تشريعات الجامعة لا تميز بين كتاب يحتاج تأليفه او ترجمته الى (5) سنوات أو اكثر وبين كتاب يمكن إنجازه في سنة أو بحث قصير يمكن إنجازه خلال بضعة أسابيع.

ولو افترضنا أن (10%) فقط من الأكاديميين يقومون بالتأليف والترجمة سنوياً لكان لدينا على المستوى العربي (20) ألف عنوان جديد سنوياً . وهكذا نلاحظ أن الثقافة العربية لا تسندها المؤلفات ولا المترجمات إلا في أضيق الحدود. الأمر الذي يعمل على تصغير إمكانات التطوير الذاتي للثقافة العربية في الاتجاهات الأفقية والعمودية على حد سواء.

10.البحث والتطوير

إن واحدة من المهام الرئيسة للجامعات هي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويعاني البحث والتطوير في العالم العربي من الإشكالات الرئيسة التالية :-

• ضآلة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بحيث لايتعدى معدله 6 دولار للفرد من السكان سنوياً مقابل (8) دولارات في الهند و(15) دولار في الصين و(1100) دولار في اليابان (980) في الولايات المتحدة الامريكية و (680) في اسرائيل .
• ضآلة حجم العلماء والمهندسين المتفرغين للبحث والتطوير ولا يتعّدى متوسط النسبة (5) باحثين لكل عشرة الآف من السكان في الأقطار العربية مقابل (70) و (80) و (90) في اليابان وأمريكا وإسرائيل .
• تواضع حجم ما ينشر من هذه الابحاث .
• انقطاع الصلة تقريباً بين الأبحاث وبين احتياجات المجتمع والقطاعات الاقتصادية .

على أن واحدة من المشكلات الكبرى ازاء البحث والتطوير قد تم إهماله تماماً على مدى السنوات وهو تأثير نشر الأبحاث ونتائجها على الفعل الثقافي في المجتمع. وباستثناء عدد من فروع الإنسانيات فإن الجزء الأكبر من الأبحاث ينشر في دوريات خارجية أو وطنية محدودة التوزيع جداً لا تصل إلى المجتمع المحلي حتى بعلمائه ومفكريه ومثقفيه. وهذا يعني أن الثقافة الوطنية والقومية لا يتاح لها التفاعل مع هذه الأبحاث ونتائجها الا في أضيق الحدود . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الجامعات تشترط في الدوريات أن تكون عالمية وكثير منها بلغات أجنبية فإن ما ينعكس على الثقافة الوطنية من نتائج الأبحاث محدود للغاية.
أما استفادة الثقافة الوطنية والقومية في أن تتطور من خلال التفاعل والتأثير مع تلك الابحاث فإنها تكون أكثر محدودية .

تتحمل الجامعات مسؤولية كبيرة في هذا الاتجاه وعليها التحول والتجديد على النحو التالي :-
• الاهتمام بالدوريات الوطنية وإعطاؤها الفرصة للنمو والتقدم حسب الأصول العلمية وهذا ما فعلته الهند والصين وكوريا واليابان.
• قيام هذه الدوريات بإعداد ملخصات مناسبة للقارئ أو المستفيد المثقف وغير المتخصص.

• دفع الباحثين للاهتمام بحل المشكلات ودراسة المسائل ذات البعد الوطني والقومي دون ابتذال أو افتعال أو تسطيح.

إن موضوع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا يقتصر

على الاكاديميا وإنما ينبغي ان يمتد ليشمل الطلبة والذين تبلغ نسبتهم (3.7%) من السكان في الأردن و(1.5%) في الأقطار العربية. إذ أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدى الطلبة من شأنه أن يؤثر بشكل بالغ الأهمية في حداثية الثقافة. وهذا يعني :

« أن على الجامعات أن تدرب الطلبة على البحث والتطوير في تخصصاتهم وفي تخصصات مشتركة وأن تنمّي لديهم مهارة البحث والتطوير عن المعلومة وللسلعة وللجهاز وللنظام وللأدوات وتشغيل هذه المعلومة لكي تصبح العقلية الباحثة المنقبة المستقصية هي عقلية الطالب الذي يتخرج من الجامعات وينخرط في العمل الإنتاجي . ومن شأن ذلك أن يعمل على زيادة ديناميكية التطوير الذاتي للثقافة الوطنية».

11. العقل النقدي

إن التجديد والإبداع والابتكار في العلم والفكر والثقافة لا يتحقق دون التحول في عقلية الانسان. ويتطلب هذا التحول الانتقال من حالة النقل إلى حالة العقل، ومن حالة ما قبل العلم إلى حالة ما بعد العلم ، ومن العقل الوصفي إلى العقل التحليلي، ومن العقل المجمد إلى العقل الناقد، ومن الاتباع إلى الابداع، ومن التحليل إلى التركيب، ومن الماضي إلى الحاضر والمستقبل.
إن مثل هذه التحولات لا تقع إذا لم تتم برمجة التعليم وأساليبه واقتراباته ومضامينه بحيث يتحقق ذلك أثناء الدراسة والتعليم. هنا تقع على الجامعات مسؤولية كاملة عن تطوير العقل النقدي والتحليلي والتركيبي لدى الطلبة في جميع التخصصات في الهندسة و في الطب وفي الاجتماع وفي الزراعة وفي الأدب والاقتصاد وفي كل تخصص. وستعمل هذه العقول بعد تخرجها على تطوير الثقافة المهنية والثقافة النخبوية والثقافة المجتمعية باتجاه التجديد والحداثية.

إن أساليب التعليم في الجامعات الآن حيث تقوم على حفظ المعلومات وتداولها ونقلها وليس التفاعل معها وتحليلها وتقدمها وأساليب التعليم التي تعتمد المذكرات المكتوبة وغياب القراءة المعمقة لدى الطالب وغياب مهارات البحث وغياب الرغبة في الابداع من شأن كل ذلك ان ينتج أجيالا من الخريجين يعيدون إنتاج ذات الثقافة أو يتلقّفون المفردات والقطع والفتاتات الثقافية الجاهزة ويعيدون استعمال ذات المفردات الحضارية التي يصنعها الآخر ويعيدون إنتاج رؤية الماضي والاستسلام للحاضر ومن ثم فقدان المستقبل.

يفقدون دوردهم في تفعيل حداثية الثقافة كما تفقد الحضارة الوطنية دورها في أن تدعم الحالة الثقافية . وهذه مسؤولية جامعية من الطراز الاول.

أما المسألة الأخيرة في هذا الاتجاه فهي أن الغالبية من الاكاديميين قد تناسوا أن الشهادات العليا التي يحملونها هي دكتوراه فلسفة في تخصصاتهم وليست دكتور علم في التخصص. وهذا يعني ان عليهم ان يكونوا مفكرين وباحثين وناقدين ومحللين في كل ما يقومون به وليس مجرد نقلة علم ومعلومات. وإذ ذاك سيكون لهم دور متميز في تطوير عقلية الشباب باتجاه الفكر والعقل والعلم والهندسة والتكنولوجيا والفنون. وهنا تبدأ الثقافة المجتمعية والنخبوية بالتحرك نحو الحداثية على طريق الارتقاء والتقدم.

من نشـــاطات جـــامعة فيلادلفيا